

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1550

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس، 21 كانون الثاني/يناير 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: مارك بيكستين دي بويتسويرف..... (بلجيكا)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1550 لمؤتمر نزع السلاح. الزملاء الأعضاء، قبل الانتقال إلى جدول أعمال لهذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تقلدوا مسؤولياتهم في المؤتمر. لقد التحق بنا هذا الصباح ثلاثة زملاء جدد. وأود أن أرحب بكل من: سعادة السيد لزهري سولم من الجزائر، وسعادة السيد موتون من ميانمار، وسعادة السيد خوان أنطونيو كينتانيا رومان، سفير كوبا. وباسم حكومة بلدي وباسم المؤتمر، أود أن أؤكد لكم جميعاً كامل عوننا ودعمنا لكم في أداء مهامكم الجديدة.

وكما أعلن في نهاية الجلسة العامة المعقودة بعد ظهر يوم الثلاثاء، أود الآن أن أوصل إعطاء الكلمة لمن وردت أسماؤهم في قائمة المتكلمين. وسأبدأ بما لم يتسن لنا الاستماع إليه يوم الثلاثاء من المداخلات في إطار حق الرد، وأول متكلم سأعطيه الكلمة هو مندوبة جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيدة هرونيسكا (مقدونيا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أولاً، أسمح لي أن أهنئك على توليك منصب الرئاسة وأتمنى لك التوفيق في مهمتك. ويسر وفد بلدي أن يشارك بصفة مراقب في أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021.

سيدي الرئيس، يود وفد مقدونيا الشمالية أن يقدم البيان التالي رداً على بيان وفد بلغاريا:

استناداً إلى مبدأ المساواة بين الدول وحقوقها في السيادة، يعتبر اسماً بلدي - الكامل "جمهورية مقدونيا الشمالية"، والمختصر "مقدونيا الشمالية" - صحيحين بالقدر ذاته وينبغي استخدامهما وفقاً للقواعد والممارسات الراسخة المعمول بها في جميع المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، وتماشياً مع المعلومات الواردة في قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة. إن جمهورية مقدونيا الشمالية ومقدونيا الشمالية هما الصيغتان الكاملة والمختصرة لاسم دولة ذات سيادة تعتبر كياناً سياسياً في العلاقات الدولية. ولذلك، يتعارض طلب الاكتفاء باستخدام الاسم الكامل لبلدي في وثائق مؤتمر نزع السلاح مع المبادئ والممارسات المذكورة أعلاه.

ونود أيضاً اعتنام هذه الفرصة للتذكير بالأهمية التي نوليها لتنفيذ معاهدة علاقات حسن الجوار المبرمة بين دولتنا تنفيذاً كاملاً ومتسقاً، نصاً وروحاً، بحسن نية. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة مقدونيا الشمالية. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، وذلك أيضاً في إطار ممارسة حقه في الرد.

السيد أزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. لقد أخذت الكلمة لأمارس حق وفد بلدي في الرد على ممثل الولايات المتحدة، الذي جسّد في لهجته وكلامه النابي تجاه دول أخرى، منها بلدي الحبيب إيران، شخصيته التافهة والإدارة البائسة التي كان يمثلها بجدارة حتى يوم أمس. ومن المثير للاهتمام أن أول جلسة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021 تزامنت مع آخر يوم من ولاية إحدى أسوأ إدارات الولايات المتحدة على الإطلاق. ومن المؤكد مع ذلك أنه ليس فآل خير أن يضطر المؤتمر إلى الاستماع في أول يوم من دورته إلى داعية حرب مختل عقلياً استغل آخر يوم في ولايته ليسمّ الأجواء في هذه الهيئة ويُملّي على خلفائه كيفية بدء ولايتهم. يا له من خلاص! لقد رحل السيد مارشال بيلينغسلي ورؤساؤه البائسون إلى الأبد، ولكن مسؤولية الولايات المتحدة عن الأفعال الإجرامية المشينة لإدارتها المنتهية ولايتها وعن سياساتها الخبيثة للغاية وجرائمها الوحشية ضد الإنسانية لا تزال قائمة. وقد لا تزول هذه التركيبة الخبيثة بسهولة، والسؤال المطروح هو ما إذا كان القادمون الجدد على استعداد لاستخلاص دروس من السنوات الأربع الماضية ولقلب مسار العواقب الرهيبة لسوء إدارة أسلافهم وسوء سلوكهم.

سيدي الرئيس، في الكذب رغبة في إلقاء اللوم على الآخرين. والمعتز بنفسه يتمادى في خيالاته فلا ينتبه لنفسه. إن هاتين المقولتين تجسدان بالضبط حالة المتكلمين الذين افتخروا بكونهم نواب شخص

لا غبار على ثقافته وضعف شخصيته، قال ذات مرة بفخر: "كنت مدير وكالة الاستخبارات المركزية - لقد كذبنا، وخذعنا، وسرقنا، وتلقينا دورات تدريبية كاملة في ذلك ... وفي ذلك تذكير بمجد التجربة الأمريكية". وأعتقد أنه لا بد لنا من الاعتراف بأن نائب بومبيو كان تلميذاً موهوباً جداً، إذ أتقن محاكاة رئيسه في الكذب والهرء - فالطيور على أشكالها تقع. إن ما قاله عن إيران كان سخيفاً وانتقامياً لدرجة أنه لم يعكس سوى الفشل التام لما سماه، هو ورئيسه، حملة الضغط الأقصى على دولة إيران. ولكن ذلك تذكير جيد لأعضاء المؤتمر بأن الحملة الأمريكية الخبيثة ضد المؤتمر استمرت حتى آخر يوم من فترة الولاية الكارثية للإدارة السابقة. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وسأعود الآن إلى قائمة المتكلمين وأعطي الكلمة أولاً لإندونيسيا، التي ستتكلّم باسم مجموعة الـ 21. سعادة السفيرة، أعرب مرة أخرى عن أسفي لعدم تمكننا من الاستماع إليك يوم الثلاثاء، 19 كانون الثاني/يناير.

السيدة ويردانينجتيايس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على جملة أمور منها، طبعاً، عباراتك الطيبة. وأود في البداية أن أهنئك وبلجيكا، باسم مجموعة الـ 21، على توليك منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. ونتمنى لك كامل التوفيق في رئاستك وفي بدء أعمال دورتنا هذا العام.

ونرحب بجميع الرؤساء الستة الذين سيتولون رئاسة المؤتمر في عام 2021، ونتطلع إلى العمل معهم في أداء مسؤولياتهم. وإذ ندرك المجموعة التحدي المتمثل في الحالة الصحية العالمية وأثره على المؤتمر، فهي تود أن تؤكد من جديد تحليها بالمرونة فيما يتعلق بالترتيبات المؤقتة لعقد الجلسات، مع تأكيد أهمية الاحترام التام للنظام الداخلي.

سيدي الرئيس، تعيد مجموعة الـ 21 تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح الذي تحددت ولايته خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وإن المجموعة تشدد على أهمية المحافظة عليه من خلال تعزيز طابعه ودوره وولايته.

ونؤكد ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط المؤتمر والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة الـ 21 مجدداً ورقة العمل التي أعدتها بشأن نزع السلاح النووي، والتي ترد في الوثيقة CD/2192، وجميع ورقات العمل الأخرى التي قدمتها إلى المؤتمر في عام 2020.

وتعيد المجموعة تأكيد حاجة مؤتمر نزع السلاح الملحة إلى تنفيذ ولايته على نحو ما حددته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وكذلك اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة مسائل منها القضايا الأساسية، ولا سيما نزع السلاح النووي، وفقاً لقواعد النظام الداخلي، بما فيها قاعدة توافق الآراء. وتشجعك المجموعة، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى مواصلة إجراء مشاورات شاملة مع جميع وفود الدول الأعضاء في المؤتمر لتحقيق هذا الهدف.

وختاماً، سيدي الرئيس، نود أن نكرر تأكيد التزام مجموعة الـ 21 بأعمال المؤتمر. ونؤكد لك دعم المجموعة لرئاستك. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إندونيسيا التي تكلمت باسم مجموعة الـ 21. وأعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود في البداية أن أتمنى لجميع الزملاء سنة جديدة سعيدة وأن أهنئك، سيدي الرئيس، على توليك منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. ويشيد وفد بلدي بالجهود التي بذلتها أنت وأسلافك حتى الآن في توجيه عمل المؤتمر، ولا سيما خلال هذه الأوقات العصيبة. واسمح لي أن أؤكد لك تعاون ودعم وفد بلدي الكاملين في مساعيكم للدفع بالمؤتمر قدماً وبدء العمل الموضوعي.

وأود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة للترحيب بجميع الزملاء الجدد الذين وصلوا إلى جنيف واستلموا مهامهم في مجال نزع السلاح. إننا نتطلع إلى العمل معكم جميعاً.

إن ماليزيا تؤيد البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، لقد كان عام 2020 بالفعل عاماً صعباً بالنسبة لنا جميعاً. فلم نواجه فحسب تحديات بيئية كبيرة، مثل حرائق الغابات والفيضانات الشديدة والعواصف العاتية وتضرر المحاصيل والحر الشديد، بل أصيب العالم أيضاً بوباء كوفيد-19. لقد أثر هذا الفيروس القاتل والعشوائي على كل بلد وكل جانب من جوانب حياتنا اليومية. ولم يستثن هذا المؤتمر. فقد أدى هذا الوضع غير المسبوق إلى تعليق الجلسات العامة أكثر من ثلاثة أشهر خلال العام الماضي. وبالتالي، توقفت الجلسات الحضرية، واستمر تقليص الجلسات الهجينة بسبب القيود المالية. وللأسف، انتهت دورة عام 2020 مرة أخرى بالفشل والجمود - الذي دام عقوداً.

ورغم أن جائحة كوفيد-19 خلّفت بلا شك أثراً وخيماً على عملنا، فإننا نأمل مع ذلك أن نحقق خلال هذا العام نتائج أفضل بالاستفادة من الدروس المستخلصة في عام 2020. ونحتاج إلى التكيف بسرعة مع هذا "الوضع الطبيعي الجديد". فلا يُعقل أن تشكل هذه الجائحة سبباً آخر لبقاء المؤتمر في طي النسيان. ويجب أن ننهي الوضع الراهن. فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتمسك المؤتمر، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، بولايته وبقيتها. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نعمل معاً، وأن نعزز جهودنا ونُظهر قدراً أكبر من الإرادة السياسية والمرونة والرغبة الحقيقية في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وكثيراً ما قيل إن المؤتمر لا يمكن أن يعمل في فراغ، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار الممارسات الجيوستراتيجية والاعتبارات الأمنية.

وفي عام 2021، سنبلّغ عدة مراحل رئيسية مهمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة؛ فهناك على سبيل المثال لا الحصر، المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في عام 2010 بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، التي سنتقضي في 5 شباط/فبراير 2021، ومؤتمر الأطراف العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في آب/أغسطس 2021، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، المقرر مبدئياً عقده هذا العام. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتحقيق نتيجة إيجابية في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على المؤتمرات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة.

سيدي الرئيس، لا تزال ماليزيا ملتزمة بهدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، ومن ثم، أصبحت في 30 أيلول/سبتمبر 2020 البلد السادس والأربعين الذي يصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن فخورون بالمساهمة في هذه اللحظة التاريخية ونتطلع إلى بدء نفاذ هذه المعاهدة غداً، 22 كانون الثاني/يناير 2021. وكما قال وزير الشؤون الخارجية لبلدنا، يحدونا الأمل في أن تغير هذه المعاهدة خطاب نزع السلاح النووي من خطاب تهيمن عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية والمسلحة نووياً إلى خطاب أكثر ديمقراطية وإنصافاً تتمتع فيه جميع الدول بالمساواة في إسماع صوتها.

وتأسف ماليزيا لبدء المؤتمر دورته يوم الثلاثاء الماضي بخلاف آخر لا صلة له بموضوعه. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال هذا المؤتمر. إن موقفنا المبدئي يتمثل في دعم تعددية الأطراف، ونرحب بالتالي بمشاركة جميع الدول في هذا المؤتمر. ونحث جميع الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة والتركيز على الجهود الرامية إلى الدفع قدماً بالعمل الموضوعي لهذا المؤتمر. ونذكر بأن تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2020، يشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة على مواصلة عملها، بالتنسيق مع أمانة المؤتمر، من أجل وضع خطط للطوارئ تمكّن المؤتمر من مواصلة عمله في الظروف الاستثنائية، مع توفير قدر أكبر من الشفافية المالية للدول الأعضاء. ونرى أن هذه المسألة مهمة بالقدر ذاته لتحقيق أهدافنا الجماعية وإنجاح المؤتمر. ونتطلع إلى تلقي مستجدات بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب.

وختاماً، اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أعيد تأكيد التزام ماليزيا بنزع أسلحة الدمار الشامل بشكل عام وكامل. ولا يزال وفد بلدي على استعداد للعمل معك ومع الأعضاء الآخرين حتى ينجح هذا المؤتمر في تحقيق نتيجة إيجابية. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ماليزيا وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعضاء الأمانة، زملائي، اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم جميعاً أطيب متمنيات وفد بلدي بمناسبة السنة الجديدة.

إنه لمن دواعي سرور الهند البالغ أن تتولى بلجيكا رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن الهند وبلجيكا تتمتعان بعلاقات ثنائية ممتازة وتعملان بشكل وثيق في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك كامل دعم وفد الهند في الاضطلاع بمسؤولياتك. وأود أيضاً أن أسجل تقديرنا الخالص لسلفك، سفير بيلاروس، السيد يوري أمبرازيفيتش، على إدارته أعمال المؤتمر باقتدار. وأشكر الدكتورة تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، على الملاحظات القيّمة التي قدمتها في وقت سابق من دورة المؤتمر.

وأود أن أرحب بزملائنا الجدد في المؤتمر: سعادة السفير لزهو سوالم من الجزائر، وسعادة السفير مصطفى زور رحمان من بنغلاديش، وسعادة السفير يوري ستيرك من بلغاريا، وسعادة السفير خوان كينتانياً رومان من كوبا، وسعادة السفير سالومون إيبيت من الكاميرون، وسعادة السفيرة غراتا ويردانينجيتياس من إندونيسيا، وسعادة السفير مو تون من ميانمار، وسعادة السفير س. أ. شاندرابريما من سرى لانكا، وسعادة السفير إيكور كونستانت روساليس من فنزويلا، وبك أيضاً سيدي الرئيس. وتؤيد الهند البيان المقدم باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، نبدأ دورة المؤتمر لعام 2021 في سياق وضع لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، نجم عن تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020. إن التحديات المتعددة التي تواجه السلم والأمن العالميين، ولا سيما هيكل نزع السلاح، في الأونة الأخيرة تشكل تذكيراً دائماً بمسؤوليتنا عن دعم ولاية المؤتمر المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً، تعالج تحديات الأمن الدولي، وتصور أيضاً في الوقت ذاته مصالح الأمن الوطني الحيوية.

وتلتزم الهند بهدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبشكل خال من التمييز وقابل للتحقق منه، ودعت إلى إزالة الأسلحة النووية تماماً من خلال عملية تدريجية، على النحو المبين أيضاً في ورقة العمل التي قدمتها بشأن نزع السلاح النووي إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007. وتولي الهند أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، الذي حددت ولايته الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة

لنزع السلاح، وأعاد تأكيدها مؤخراً قرار الجمعية العامة 83/75. وتأمل الهند أن يجري الشروع مبكراً في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، تماشياً مع ولايته بوصفه محفلاً تفاوضياً. ودون المساس بالأولوية التي نعيرها لنزع السلاح، أيدت الهند الشروع فوراً في المفاوضات داخل المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال أنسب أساس لبدء المفاوضات، والتي أيدتها كذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

غير أن المؤتمر، رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت في الماضي، لم يتمكن من تجاوز مأزقه الطويل الأمد، ولم يعتمد حتى الآن برنامج عمل يتوافق الآراء منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن المهم أن نعمل معاً وأن نحافظ على فعالية المؤتمر ومصداقيته فيما يتعلق بالتفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح وأن نُزيل أي شكوك في كفاءته.

إن تعددية الأطراف الفعالة تكتسي طابع الضرورة في الوقت الراهن وتقتضي مشاركة جميع الدول المعنية. ومن المهم بالتالي عدم حرمان أي دولة من فرصة المشاركة في أعمال المؤتمر. وينص النظام الداخلي نفسه على ذلك، ومن شأن الحرمان من هذه الفرصة أن يقوض الروح الجماعية للعمل معاً من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

سيدي الرئيس، إن المادة 28 من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح تدعوه إلى أن يضع، في بداية دورته السنوية، برنامج عمل استناداً إلى جدول أعماله. ويُقدّر شروعك في العمل مبكراً من خلال تعميم مشروع برنامج عمل دورة المؤتمر لعام 2021، وتُشيد بالجهود التي بذلتها في إجراء مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وسنقدم آراءنا بشأن مشروع برنامج العمل خلال الجلسة العامة المقبلة.

إن العام الجديد يجلب إمكانيات جديدة وفرصاً متجددة للعمل معاً وسد هوة الاختلاف في آرائنا. ونحن واثقون من أن مؤتمر نزع السلاح سيحقق، بفضل خبرتك في القيادة والتوجيه، توافقاً في الآراء بشأن برنامج عمل لدورة هذا العام. والهند على استعداد لدعم مسعاك، ومسعاي الرؤساء اللاحقين خلال دورة هذا العام. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيرفريت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. يسرني أن أهنئك مرة أخرى على توليك هذا المنصب المهم وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل والبناء. وأود أيضاً أن أرحب بالزملاء الذين التحقوا حديثاً بهذه الهيئة الموقرة. إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي يوم أمس.

من المرجح أن يتميز عام 2020 و عام 2021 تاريخياً بكونهما عامين توقفت فيهما الحياة الطبيعية إلى حد كبير بسبب جائحة ما فتئت تختبر صبر مجتمعاتنا وعزيمتها بطرق لم يسبق لها مثيل. ففي حين كشفت هذه الجائحة هشاشة الحياة، فقد أظهرت أيضاً بعض أفضل جوانب الطبيعة البشرية، ومنها قدرتنا على التكيف بمرونة مع التحديات الجديدة، والتعاون في السياقات المتعددة الأطراف، وإيجاد حلول مبتكرة وإبداعية للمشاكل الجديدة. وينبغي أن نعتمد هذه الروح الإيجابية والدينامية أيضاً في هذه الهيئة الموقرة. ورغم أن الصعوبات والمآزق والعداوات الملازمة لعمل مؤتمر نزع السلاح ليست جديدة تماماً، فإن إمكانية العودة إلى الواقعية والتفكير الإيجابي متاحة على الدوام، ولم يفت الأوان أبداً للبدء من جديد.

سيدي الرئيس، إن السلام والأمن هما أحد الدوافع الرئيسية للتعاون الدولي وسبب وجودنا هنا. والتحديات والأفاق التي تنتظرنا في عام 2021 متعددة، وأود فقط أن أذكر بعضها: مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يشكل عنصراً حاسماً لنجاح نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في المستقبل؛ ومستقبل معاهدة ستارت الجديدة، وهي آخر ما تبقى من صكوك

تحديد الأسلحة النووية؛ وضرورة حماية القانون الدولي من الجهود الجارية لتقويضه، وذلك مثلاً، من خلال استخدام أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها كوسيلة لإبراز القوة واستعمالها؛ وخطر نشوب التوترات والنزاعات الإقليمية؛ ومخاوف انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بكوريا الشمالية وإيران؛ وتحديث جميع القوى النووية تقريباً ترساناتها النووية؛ وتطوير تكنولوجيات جديدة وثرية في مجالي الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وتحويلها إلى أسلحة؛ والفضاء الخارجي كميدان محتمل جديد للصراع؛ وتطورات الفضاء الإلكتروني المزعزعة للاستقرار. إنها قائمة طويلة جداً، سيدي الرئيس. ولكل هذه المسائل صلة ما بجدول أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح؛ ولذلك، فلنستغل الوقت الضيق المتاح بفعالية لإحراز التقدم، وليس لعرقلة مساعي ذوي النية الحسنة الموجودين بكثرة في هذه القاعة.

سيدي الرئيس، بما أن الوقت ثمين، سأغوص الآن في صلب الموضوع - أي كيف تخطط هذه الهيئة لتنظيم عملها في عام 2021. والأمر الجيد هو أننا لا نحتاج، لتنظيم عملنا، إلى إعادة صنع العجلة ولا إلى التخلي عن المواقف الوطنية المبدئية. لقد أبرزت أجيال من الدبلوماسيين المتقنين والملتزمين السبل الكفيلة بتجاوز المأزق الذي عانت منه هذه الهيئة فترة طويلة جداً وبتضييق الخلافات. ولم يُدخِر أي جهد تقريباً في المساعي الرامية إلى إيجاد حلول إجرائية تراعي على النحو الواجب ولاية المؤتمر ونظامه الداخلي. ويلزم الآن خبير بيوطن الأمور لدراسة السجل الكامل لكل تلك الجهود.

وفي هذا الصدد، سمعنا بارتياح كبير أنك، بصفتك رئيس المؤتمر، اخترت، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء الخمسة التاليين لدورة هذا العام، نهجاً معقولاً لإعادة هذه الهيئة إلى سكة العمل، وتجنب أي خطوط حمراء، وإرساء أسس العمل على العناصر التي توافقت عليها الآراء في الماضي. ولا أعني بعبارة "العمل" إجراء مناقشات لا نهاية لها بشأن أهداف سامية أو مسائل إجرائية غامضة، بل العمل الملموس المتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا. إن حزمة المقترحات التي قدمتها لتجاوز المأزق، سيدي الرئيس - ونشكرك على تعميمها في وقت مبكر جداً - أبعد ما تكون عن المثالية، ولكنها تشكل بوضوح وسيلة للخوض بشكل بناء في القضايا الوثيقة الصلة بالسلام والأمن العالميين. وكما قال وزير الشؤون الخارجية لبلدنا في اجتماع البلدان الداعمة لمبادرة استكهولم، المعقود في 6 كانون الثاني/يناير، "إذا اغتصنا الفرصة وأحسناً استغلال الآفاق التي يتيحها عام 2021، سيمكننا وضع الدبلوماسية من جديد على المسار الصحيح لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية - ويمكن أن يشكل عام 2021 مرحلة فاصلة في مجال نزع السلاح النووي". وختاماً، أود أن أشكرك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إنكييردو مينييو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أقدم إليك، باسم وفد إكوادور، أحر التهاني بمناسبة توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنك تتولى الرئاسة في وقت حرج وصعب، ولا سيما بالنسبة لهذا المحفل، حيث يقف المجتمع الدولي أمام تحدي تحمّل مسؤوليته من أجل الصالح العام للبشرية. وتؤكد أنك ستحظى بدعم ووفد بلدي الكامل خلال فترة رئاستك، بما في ذلك فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل الذي قدمته.

وفي الوقت ذاته، يود وفد بلدي أن يعثّم هذه الفرصة ليهنئ رؤساء دورة عام 2020، الذين بذلوا قصارى جهدهم، في عام اتسم بصعوبات بالغة، لتقديم مقترحات بناءة، أيدها وفد بلدي. وأود، على وجه الخصوص، أن أبرز القرار المتخذ بإجراء مشاورات على جميع المستويات الممكنة - وهو ما يحدث مرة أخرى هذا العام.

وكما نعلم جيداً، فقد أثرت جائحة كوفيد-19 على جميع البلدان من دون تمييز؛ إنها خلّفت وستُخلّف آثاراً صحية واقتصادية مدمرة على جميع الفئات السكانية، ولا سيما أشدها فقراً وضعفاً. وتؤكد عواقبها ما قاله

وفد بلدي في هذا المحفل خلال العام الماضي بخصوص مطامع الهيمنة والسلطة المذهلة، الذي تُستثمر لأجلها مئات البلايين من الدولارات في تكديس الأسلحة وتحسين جودتها، في حين تعاني نُظُمنا الصحية من نواقص خطيرة ويكافح ملايين الأشخاص يومياً من أجل البقاء فقط.

وتذكرنا الجائحة كل يوم بالأهمية الحيوية لتعددية الأطراف وبال الحاجة الماسة إلى التضامن والتعاون على صعيد العالم لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ لأن الأزمة الناجمة عن الجائحة لم تُحدث وعياً فورياً بالحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف.

وعلاوةً على ذلك، فمن الواضح أن ثمة صعوبات في بلوغ المستوى الأمثل من التعاون الدولي، وأن آفاق تحقيق الوثام والسلام بعيدة المنال، وأن المجتمع الدبلوماسي غير مستعد، على ما يبدو، للدخول في حوار ومفاوضات في بعض المحافل. وفي هذا السياق، وكما قلت في أول بيان أدليت به في هذه الدورة، تكرر إكوادور موقفها المبدئي التقليدي بشأن حق جميع البلدان في المشاركة بلا قيود في المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما في هذا المحفل الذي يكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

وكانت إكوادور من البلدان التي قدمت بياناً لتأييد نداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19، وهو بيان أُعيد تأكيده بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن التوترات العالمية ما فتئت تتصاعد في غياب تدابير للحد منها. ويوجد النظام العالمي لمراقبة الأسلحة النووية والحوار بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح العام في وضع حرج. فقد تعين إرجاء عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 إلى الصيف القادم، في حين دفعت التوقعات بشأن نتائجه البعض إلى الشك في تنفيذ الالتزامات السابقة. ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وجرى فعلاً تعليق أو إنهاء عدد منها.

ونعتقد أنه يمكن اعتبار هذا الوضع دليلاً على انعدام الثقة، التي يعجز أو يُحجم كثير من القادة عن إرسائها أو إشاعة روحها في العلاقات الدولية. ويقود انعدام الثقة على هذا النحو العالم إلى مأزق خطير جداً سمته العامة الهشاشة.

وفي هذا السياق، ووفاءً من إكوادور بالتزامها بالسلم واقتناعاً منها بقدرة نهج تعددية الأطراف على بلوغ أهداف السلم والأمن، فهي تعيد تأكيد استعدادها للعمل إلى أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤوليته وبفي بولايته المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لنزع السلاح.

ويرى وفد بلدي أن للبلدان الصغيرة ذات القوة العسكرية أو الاقتصادية المحدودة الحق في أن تطالب بالأمن، وتسعى معاً إلى تعزيز تعددية الأطراف، وتطمح إلى سلام لا يمكن تحقيقه إلا في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وحسبنا في ذلك وضعنا كأعضاء نشطين في المجتمع الدولي، كما يتجسد في هيئات الأمم المتحدة.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد عمل بلدي من أجل تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان السلم والأمن في العالم، وبالتالي، الآلية الأساسية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وللسعي إلى التوصل إلى اتفاق دولي فعال يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

لقد حافظت إكوادور في العقود الأخيرة على التزامها بالسلم ونزع السلاح وعدم الانتشار من خلال المشاركة النشطة في المؤتمر وفي التفاوض بشأن صكوك تحظر أسلحة الدمار الشامل وتنظم الأسلحة

التقليدية. ولذلك، نرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ غداً، وهو ما يفتح باب الأمل للبشرية ويشكل بداية عملية يجب أن نعززها من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تصديق جميع الدول عليها. ومن الأمثلة العديدة على قيادة إكوادور في مجال نزع السلاح تُوَلِّها، في عام 1999، رئاسة الفريق العامل التابع لهيئة نزع السلاح الذي تمكن من تحقيق توافق الآراء بشأن المبادئ والمبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقُلَّت أو انعدمت حالات توافق الآراء بشأن نزع السلاح منذ ذلك الحين.

وبالتالي، ندرك أهمية آراء البلدان الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية - التي أنشئت أو التي هي في طور الإنشاء - عندما يتعلق الأمر بتحديد أنسب السبل لتفاوض المجتمع الدولي بشأن صكوك فعالة لنزع السلاح العام والكامل.

سيدي الرئيس، إننا نؤكد من جديد استعدادنا للتعاون بنشاط معك ومع غيرك من رؤساء هذه الدورة خلال هذا العام المهم فيما يتعلق بنزع السلاح. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إكوادور. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد كونستانت روساليس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يشرفني كثيراً أن أتكلم لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح بصفتي الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي البداية، اسمح لي أن أهنئك على توليك رئاسة المؤتمر، وأن أشكر وزملاءك الآخرين على عبارات الترحيب الطيبة. ويُعرب بلدي أيضاً عن امتنانه للجهود المبذولة للتضير لهذه الجلسة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السفير أمبرازيفيتش من بيلاروس على عمله الذي أفضى إلى اعتماد تقرير المؤتمر لعام 2020 والقرار الذي نجح المؤتمر في تقديمه إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلت به نائبة الممثل الدائم لإندونيسيا باسم مجموعة الـ 21. إن الهدف المشترك للدول الأعضاء في مجموعة الـ 21 يقوم على تطلع إلى السلام والتنمية والتعاون، يضطلع المؤتمر في تحقيقه بدور لا غنى عنه باعتباره هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتمتع بولاية تفاوضية صريحة في مجال نزع السلاح.

وفي مؤتمر نزع السلاح، بقيت المفاوضات الموضوعية مشلولة أكثر من 20 سنة؛ ويصاحب هذا الشلل الآن انهيارُ اتفاقات دولية رئيسية بشأن الأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، منها معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة ستارت الجديدة، وكلها صكوك تخلت عنها، للأسف، حكومة الولايات المتحدة. وقد أصبحت ضرورة تجاوز حالة الجمود المؤسف السائدة في المؤتمر وإبراز الصلة بين نزع السلاح الكامل والتنمية أكثر وضوحاً في ضوء التحديات التي واجهناها في عام 2020.

لقد بلغ خطر الحرب النووية، بين عامي 2017 و2019، مستويات عالية لم يسبق لها مثيل، فاقت درجته خلال فترة الحرب الباردة، بالنظر إلى المبالغ التي أنفقت على الأسلحة النووية، ولا سيما المبلغ الذي أنفقته الولايات المتحدة وحدها والذي تجاوز 800 بليون دولار. وأدت الاستثمارات الضخمة للبلدان المتقدمة النمو في تصميم مشاريع تكنولوجيات الأسلحة وتنفيذها، على حساب الاستثمار العالمي في مجال الصحة على سبيل المثال، إلى تفاقم أثر جائحة كوفيد-19 المروع، الذي أظهر ضعف إجراءات التأهب والتصدي حتى في البلدان التي ادعت أنها أكثر تأهباً من غيرها لمواجهة الجائحة.

وقد شجبت بلدي مراراً هذا النمط القاسي والشائع من عدم الاكتراث لمعانة البلدان النامية. وفي هذا السياق من الخطر النووي الشديد وانعدام الأمن الدولي، تتضمن فنزويلا إلى بلدان نامية أخرى في التتديد أمام هذا المؤتمر بفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية تهدف إلى تدمير إمكاناتنا الاقتصادية، وبالطبع، إلى الإضرار بصحة مواطنينا ورفاههم. وتشكل هذه التدابير غير القانونية جريمة ضد الإنسانية وتنتهك القانون الدولي وتسبب معاناة لشعوب المناطق التي تطبق فيها. وكلُّ الشكاوى المقدمة ضدها محقة طبعاً، بما فيها تلك التي أحالتها حكومة بلدي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وليس تطبيق التدابير القسرية الانفرادية مسألة منفصلة عن هيكل نزع السلاح. فالغرض من إثارة الأزمات الاقتصادية في البلدان ذات الإمكانات الإنمائية هو تهيئة ظروف أمنية عالمية وإقليمية صعبة توفر ذريعة شريرة لتعزيز مذهب الردع والأمن، التي عززها بالفعل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من النظام الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

إن فنزويلا بلد يناهض الهيمنة بقوة، ويدافع بثبات عن الدبلوماسية من أجل السلام. وتؤكد بالتالي من جديد أنه لا يمكن الحفاظ على الأمن الدولي فقط بإنشاء وتطوير تحالفات عسكرية تقوم بالأساس على الردع والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، مع تطبيق تدابير قسرية غير قانونية تهدف إلى إثارة أزمات إقليمية.

سيدي الرئيس، إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، من منظور نقدي، لا ترى أن انهيار النظام الحالي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة من شأنه أن يهيئ الظروف المواتية لنزع السلاح أو لحلول حقة جديدة من تحديد الأسلحة. ورغم الوضع الأمني الهش، الذي تفاقم بسبب الجائحة، فقد فكرنا في مستقبل المؤتمر ونعتقد أن عام 2021 يوفر فرصاً كبيرة.

أولاً، في 22 كانون الثاني/يناير، أي غداً، ستدخل معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ويشكل ذلك خطوة عملاقة إلى الأمام بالنسبة للبشرية، تحتفي بها فنزويلا. ويدعو بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدة. وقد يضيف دخولها حيز النفاذ مزيداً من الزخم السياسي للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سبق أن تأجل مرات عديدة.

وثانياً، برزت منذ 20 كانون الثاني/يناير فرص جديدة للحوار البناء، ونأمل أن تغتنم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الفرصة لتهيئة الظروف الأساسية المواتية للجهود المشتركة التي تبذلها دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها من أجل تعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الكامل وعدم الانتشار.

وثالثاً، يستدعي الأثر المؤلم للجائحة طرح أفكار جديدة وإقامة نظام دولي متمس بقدر أكبر من المعقولية والتعاون. ويدرك المجتمع الدولي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ما يلزم من الموارد والجهود لمعالجة الأزمات الخطيرة. وبإمكان المؤتمر أن يُنصب نفسه كقوة عالمية للدفاع عن تعددية الأطراف.

ورابعاً، لا تقع مسؤولية القضايا التي يناقشها المؤتمر على أعضائه فحسب، بل أيضاً على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن نلتزم التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف وبنهج شامل يجعل بالإمكان توسيع عضوية المؤتمر.

وأخيراً، تتطلب حالة الجمود السائدة في المؤتمر أن نكون عمليين وخلاقين. لقد كان الغرض الأصلي من المؤتمر هو التفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانوناً، ويجب علينا بالتالي أن نبدأ التفاوض بشأن صكوك ملزمة مثل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومن الواضح أنه لن يمكن إحراز التقدم بشأن هذه المسائل من دون برنامج عمل فعال. ونعتقد أنه يمكن إحراز التقدم في أعمال المؤتمر استناداً إلى مقترحات التفاوض الملموسة المقدمة بالفعل، ولهذا السبب نؤيد مبادرات الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وباعتبارنا بلداً محباً للسلام، ندعو الدول إلى تأييد هذا المقترح وبالتالي كفالة منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، إن فنزويلا تؤيد أي مبادرة ترمي إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما التدابير الإقليمية التي قد تساهم في وجود التزام عالمي متعدد الأطراف بنزع السلاح. إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية، وهذا ما نصت عليه معاهدة تلاتيلولكو لعام 1967، وأعلنه مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا في عام 2014. وفي هذا الصدد، تدعو فنزويلا جميع المناطق إلى أن تبذل جهوداً ملؤها العزم من أجل إبراز هذه القيمة الدولية الأساسية، وتشجب بقوة أي محاولة لتيسير أو تشجيع أي شكل من أشكال تكديس الأسلحة. ونحن واثقون من أن المؤتمر سيتمكن في عام 2021 من إحراز التقدم في سبيل بناء توافق الآراء الذي يقتضيه ضمان السلم والأمن الدوليين.

(تكلم بالفرنسية)

سيدي الرئيس، أشكرك على صبرك، وأنا رهن إشارتك فيما تبقى من الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأعطي الكلمة الآن

لممثل إسبانيا.

السيد سانتشيث دي ليرين غارثيا - أوبييس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أسمح لي أن أهنئك مرة أخرى على توليك الرئاسة وأتمنى لك كل التوفيق. ولك كامل الدعم من وفد بلدي. وبصراحة، لا بد لي من الاعتراف بأنني أتمنى لك التوفيق في شيء محدد أكثر من غيره: أن تقودنا رئاستك إلى الخروج من المأزق الذي أعاق عملنا على مدى عقدين من الزمن.

وأود أن أهنئ الرؤساء الستة لدورة عام 2021 على موافقتهم على مواصلة تنسيقهم وتشاورهم بشأن المقررات وعلى مواصلة عقد اجتماعات فريق الرؤساء الستة، بحضور آخر رئيس للدورة السابقة وأول رئيس للدورة اللاحقة. وأسمح لي أيضاً، من فضلك، أن أوجه شكراً خاصاً إلى أمانة المؤتمر على عملها الذي شكل على الدوام المحور الأساسي لمساعدتنا، وأن أعرب عن تقديري لجهودها من أجل إتاحة الوثائق ومتابعة بياناتنا.

وأؤيد الموقف الذي أعرب عنه وفد الاتحاد الأوروبي هذا اليوم، كما أيدت بيانه الذي أدلى به يوم أمس وسأؤيد جميع البيانات التي سيدلي بها في المستقبل. وعلى غرار وفد الاتحاد الأوروبي، أدعو تركيا مرة أخرى إلى إعادة النظر في قرارها استبعاد قبرص من أعمالنا. فلا توجد أي أسباب موضوعية أو جغرافية أو جيوسراتيجية لذلك. إننا هنا للعمل بسخاء وتضامن. وبالإضافة إلى ذلك، أطلب إلى وفد إيران أن يسحب اعتراضه على مشاركة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فمؤتمر نزع السلاح محفل للحوار ينبغي أن تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحق المشاركة فيه إن رغبت في ذلك. إن هذه المواقف مؤسفة وتقوض بشكل خطير الروح البناءة التي ينبغي أن تسود عملنا.

واسمح لي أن أقدم تقييماً مقتضباً للمرحلة التي أعتقد أننا بلغناها: لقد كان عام 2020 سنة ضائعة. وبطريقة أو بأخرى، حجبت القيود التي فرضتها مكافحة الجائحة فشلنا أو قللت حدته. ولكن، من الواضح أننا فشلنا مرة أخرى في الوفاء بالتزامنا باعتماد برنامج عمل. ونواجه اليوم التحدي ذاته مرة أخرى. وليس الوباء ولا أي شيء آخر عذراً. ولا يُعقل أن يتكرر الفشل الذي عشناه العام الماضي.

إن إسبانيا لن تدخر أي جهد في سبيل تحقيق هدفنا. وولايتي كسفير هي التفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح، وليس الخوض في مناقشات لا نهاية لها بشأن أساليب العمل وإجراءاته. وأنا على استعداد لتقديم تضحيات كبيرة إن استطعنا إحراز التقدم في إطار الحوار الذي قد يفضي إلى الوفاء بولايتنا.

وكما قلت منذ سنة، تتمثل ولاية مؤتمرنا بوصفة المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح تحديداً فيما يلي: التفاوض بشأن نزع السلاح. ولكن يبدو أن ما نصر على التفاوض بشأنه هو

الخلافات والمؤاخذات والشكاوى والإجراءات. وندمادى في إثارة مواضيع لا صلة لها بهذا المحفل ولا تؤدي سوى إلى زيادة التباعد والجدل والاستقطاب وانعدام الثقة. فكفى. وليتأمل كل واحد منا مواقفه ولنفكر في هدف واحد فقط: الوفاء بولايتنا وإشعار العالم بأن الوقت الذي نقضيه هنا مفيد.

منذ سنوات ونحن نتكلم عن الخطط والمشاريع ذاتها. ولكن، يبدو، للأسف، أننا تعودنا على إنهاء المفاوضات قبل بدئها. والمثال على ذلك هو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهي أولوية بالنسبة لنا جميعاً، ونعلم أنها ستشكل خطوة جبارة نحو عالم أكثر أمناً. ولدينا العناصر الرئيسية اللازمة لتوافق الآراء، وهي عناصر نعتقد جميعاً أنها مناسبة لمعاهدة نعتبرها ضرورية. وبعقد وفد بلدي أنه ينبغي أن نبدأ هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ورغم أصدقاء ماضينا، فلا نزال نسمع عبارات طيبة ونوايا حسنة من جميع الوفود. ولكننا نصطدم، عندما تحين لحظة العمل، بالعقبات الخطابية والإجرائية ذاتها. إننا رهائن مأزق متجذر في مفاهيم منغلقة وضعناها بأنفسنا. وعلينا أن نكون واقعيين ومنفتحين إن أردنا حقاً أن ننجح. فلا يمكن أن نبدأ كل دورة بالحديث عن الشيء ذاته لنُهيها من دون التوصل إلى اتفاق. وإن كان ذلك هو المقصود بالضبط، فسيكون الأمر مُحرجاً، وهو كذلك.

وعلاوة على ذلك، ستقتضي المهمة التي تنتظرنا جهداً إضافياً، لأن هذا العام سيكون صعباً بسبب إعادة جدولة عدد كبير من الاجتماعات. فقد جرى تأجيل اجتماعات الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وكذلك مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يكتسي أهمية بالغة. فلنُرسِ بعملاً مثلاً للتفاوض - ولنخطُ خطوة إلى الأمام. فلنبرر وجودنا هنا وما ننفقه من وقت بتحقيق نتائج ملموسة تستجيب لتوقعات الآخرين منا. ومن الأمور الملحة والضرورية أن نفعل ذلك. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إسبانيا. وسنستمع الآن إلى سفير إيطاليا. سعادة السفير، لك الكلمة.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أود في البداية أن أهنئك على توليك مسؤولية أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. وأؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

إن إيطاليا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي. واسمح لي أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

سيدي الرئيس، إن المشهد الدولي الراهن لا يزال يثير قلقاً بالغاً في ظل تصاعد التوترات الدولية والإقليمية. وبعدها عشنا محنة كوفيد-19، وحيث لا نزال نحارب هذا العدو الخفي، لا ينبغي ولا يمكن أن نغض الطرف عن مسؤوليتنا الجماعية عن تعزيز الأمن العالمي.

وفي كثير من مناطق العالم، أدت الجائحة إلى تقادم النزاعات، مع ما قد يُخلفه ذلك من عواقب وخيمة، ولا سيما على السكان المدنيين. ولذلك، أيّنا فوراً نداء الأمين العام غوتيريس في آذار/مارس 2020 إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم. لقد آن الأوان لوقف جميع النزاعات وللتركيز جماعياً على مكافحة فيروس كورونا.

فعلينا، بالنظر إلى هذا الوضع، أن نتذكر المسؤولية الخاصة التي نتحملها في مؤتمر نزع السلاح. ومن المُلحّ جداً أن نتصرف بعزم. ونحتاج إلى التزام جماعي متجدد بحماية بل تعزيز الهيكل الدولي لنزع السلاح، يضمن حسن سيره ويمنع الانخراط في سباق تسلح جديد في أي ميدان.

سيدي الرئيس، لقد كان عام 2020 عاماً صعباً ومعقداً لأسباب عديدة. وتضررت أيضاً أعمالنا وآلية نزع السلاح ككل بسبب الجائحة. ونحن ممتنون لك ولأعضاء الأمانة لأنكم لم تدخروا أي جهد لتمكيننا من أن نكون هنا مرة أخرى في إطار، ربما يختلف عما اعتدناه، ولكنه آمن وشامل.

وينبغي أن نتخذ تجربة عام 2020 درساً لتحسين أساليب عملنا، وإيجاد سبل جديدة للتعاون، وترك خلافاتنا جانباً من أجل الدفاع على نحو أفضل عن مصلحتنا المشتركة في عالم أكثر سلماً وأماناً. وقد أظهرت الجائحة بوضوح أكبر أن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد هما سبيل النجاح الوحيد.

ولهذه الأسباب، تكرر إيطاليا التزامها الراسخ بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف بوصفها أداتين حاسمتين لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونبقى ملتزمين بتعزيز هذه القيم، ولا سيما في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي يعتبر دوره حاسماً، بوصفه الهيئة العالمية التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح.

إننا نقفهم ونشاطر تماماً ما تولّد من شعور بالإحباط عن المأزق الذي تتخبط فيه أعمال المؤتمر منذ أمد طويل، وهذا أمر مؤسف. وفي الوقت ذاته، لا نزال مقتنعين بأن المؤتمر يشكل هيئة فريدة لا غنى عنها ضمن مجموعة آليات مجتمع نزع السلاح، وإن كان من الواضح أن إمكاناتها لا تزال غير مستغلّة.

ومن واجبنا العمل من أجل الحفاظ على المؤتمر وإعادة تنشيطه. وفي هذا السياق، نشيد بتعاون الدول الست التي تتولى رئاسة دورة المؤتمر لعام 2021، ونعرب عن استعدادنا لدعم جهودك من أجل التفاوض بشأن برنامج عمل. وعلاوة على ذلك، نؤيد بقوة اتباع نهج أكثر واقعية، يخلو من مناقشات إجرائية مطولة، ويتسم بالعمل الموضوعي في كثير من مجالات النقاش المهمة.

سيدي الرئيس، تعيد إيطاليا تأكيد التزامها الراسخ بنزع السلاح وبالأمن الدولي، وتؤيد، على وجه الخصوص، هدف إيجاد عالم ينعم بالسلم والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. ودافع جهودنا من أجل إحراز تقدم فعلي في مجال نزع السلاح هو قلقنا البالغ إزاء العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً، تشكل لبنة النظام الدولي. وتوفر هذه المعاهدة الإطار القانوني الواقعي الوحيد لتحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على مبدأ ضمان الأمن غير المنقوص للجميع. وتدعم إيطاليا الجهود الرامية إلى استغلال ما تبقى من الوقت للتحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره فرصة لبناء جسور الثقة بين الدول الأطراف في المعاهدة وتقييم التقدم الكبير المحرز حتى الآن في إطار هذه المعاهدة التاريخية. ونشيد، على وجه الخصوص، بالاهتمام المتزايد بالحد من المخاطر خلال الدورة الاستعراضية الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويسرنا أن نعلن أن إيطاليا قررت تقديم الدعم المالي إلى برنامج الحد من مخاطر الأسلحة النووية التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ونحن على استعداد لتحديد سبل دعم المعاهدة وتعزيزها والحفاظ عليها في ظل ما يتسم به الوضع الراهن من صعوبات. وندعو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك من دون تأخير ولا شروط، وندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ كل أحكامها، وكذلك الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة.

ومن أولوياتنا الرئيسية كذلك التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو كل الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ولا نزال نؤيد مبادرة الشروع فوراً في إجراء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة تعالج مسألة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وفي الوقت ذاته، نرى أنه ينبغي لجميع الدول المعنية أن تتقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ونؤيد أيضاً استئناف المناقشات الموضوعية بشأن الضمانات الأمنية السلبية، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن، بغية وضع توصيات تتناول جميع جوانب هذه الضمانات، مع عدم استبعاد مسألة إبرام صك دولي ملزم قانوناً.

سيدي الرئيس، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية، ونشجعها على السعي إلى مواصلة تقليص ترساناتها النووية، مع تعزيز الشفافية فيما يتعلق بسياساتها ومذاهبها. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على نحو فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه إلا من خلال نهج شامل وتدرجي، يتوافق مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويقوم على تدابير ملموسة وفعالة.

ونرحب بحوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونشجع هذين البلدين على السعي إلى مواصلة تقليص ترسانتيهما، واستغلال الأسابيع المتبقية لتمديد معاهدة ستارت الجديدة، والانخراط في ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة، بما في ذلك بغرض توسيع نطاق هذه الترتيبات.

وتقدر إيطاليا أيضاً جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي بوصفها أدوات مهمة لبناء الثقة وإرساء الطمأنينة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وفي هذا الصدد، ندعم الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي ونرحب بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

وفي سياق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز هيكل عدم الانتشار، تعتقد إيطاليا أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال عنصراً أساسياً في هذا المجال. ولا نزال مقتنعين بأن التنفيذ الكامل للاتفاق وجميع أحكام قرار مجلس الأمن 2231(2015) لا يزال في صالح الجميع، باعتبار ذلك دعامة رئيسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ومساهمة حاسمة في الاستقرار الإقليمي.

وتشعر إيطاليا بقلق بالغ إزاء تمادي إيران في عدم التزامها بخطة العمل وتحثها على العودة دون تأخير إلى التقيد الكامل بها وعلى التعاون الكامل في الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات من أجل توضيح وتسوية أي مسائل معلقة. ونحن على استعداد لدعم المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات الحالية وإعادة خطة العمل إلى وضعها السليم.

ويقلقنا كثيراً أيضاً ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات إطلاق متكررة للقذائف التسيارية، تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة. إن نية البلد الإبقاء على برامجه النووية والباليستية ومواصلة تطويرها تشكل تهديداً لا يمكننا تجاهله. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة لنزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وينبغي أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في هذا المجال. ولذلك، ندعو بيونغ يانغ إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية، في هذا الصدد، وتقديم دليل ملموس على رغبتها المؤكدة في نزع السلاح النووي بالعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واستئناف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت ذاته، ينبغي الإبقاء على نظام العقوبات الدولية وتنفيذه بفعالية، ويجب أن تهدف عملية التفاوض إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أشير في الختام إلى بندين مهمين من بنود جدول أعمالنا، سأنتقل إليهما معاً بإيجاز: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة.

وتؤمن إيطاليا إيماناً قوياً بأن التطور التكنولوجي والتقدم العلمي أمران حاسمان لرفاه البشرية ويجب اعتبارهما أداتين لتعزيز السلم والنمو المستدام. وفي سياق عملنا في مجال نزع السلاح، تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة بأن نوفر الإطار المناسب لهذه التطورات، ونمنع استخدامها بأي شكل خطير أو سلبي. ومن هذا المنظور، نلتزم التزاماً راسخاً باستخدام الفضاء الخارجي وسلامته وأمنه على المدى الطويل، ونعتقد أنه ينبغي تهيئة وإرساء بيئة تنظيمية دولية شاملة وفعالة.

ونعتقد أنه من المهم اتخاذ مبادرات تعزز الطمأنينة والثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة في الحاضر والمستقبل. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة التي من شأنها المساهمة في كفاءة أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وسلامتها واستدامتها. ونشجع جهود تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع مبادئ متفق عليها بشأن السلوك المسؤول.

سيدي الرئيس، في ضوء الاتجاه المتزايد نحو نقل المفاوضات بشأن نزع السلاح خارج هذا المؤتمر، نواجه اليوم، أكثر من أي وقت مضى وبشكل ملموس، خطر تهميش المؤتمر وجعله، في نهاية المطاف، عديم الجدوى. وفي الوقت ذاته، يقتضي تدهور البيئة الأمنية تجديد العزم على المضي قدماً في تحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح ويزيد الطابع الاستعجالي لجهودنا.

وفي الختام، ترى إيطاليا أن زيادة مستوى تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني - الذي يشمل بمعناه الواسع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - يمكن أن تساهم بشكل رئيس في عملنا وتساعد في تعميق مناقشاتنا الفنية وتثري نقاشنا إلى حد كبير. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا، وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس. إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي أود أن أضيف إليه بعض النقاط بصفتي الوطنية.

اسمح لي في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لك كل التوفيق. ويمكنك أن تعمل على دعم فرنسا الكامل طوال فترة رئاستك. إننا نُعَدِّر تحضيرك لرئاستك بالتشاور الوثيق والمستمر مع غيرك من رؤساء هذه الدورة، وهو ما يعطي بالتالي قراراتكم المشتركة حجية خاصة ويضمن تعزيز الاستمرارية والكفاءة في إدارة المؤتمر. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد وأتمنى لهم كل التوفيق في عملهم.

ونحن نبدأ هذا العام، يُستحسن أن نتذكر الإنجازات السابقة لمؤتمر نزع السلاح - اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - حتى نتتمكن مرة أخرى من تحديد تصورنا لمستقبل بناء. ورغم أننا نفتتح هذه الدورة في سياق جيوسياسي صعب للغاية، لا تساعد أزمة فيروس كورونا في تخفيف وطأته، فعلياً أن نواجه تحديات الأشهر المقبلة بروح المسؤولية الصادقة والرغبة في التعاون.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أقول إننا نشجب قرار تركيا رفض منح قبرص صفة الدولة المراقبة. ونشجب أيضاً قرار إيران رفض منح صفة الدولة المراقبة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن هذه المواقف تشكل إخلالاً خطيراً بمبدأ تعددية الأطراف وضرباً نعتبره غير مقبول على الإطلاق من إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، فمن مصلحة الجميع أن تتمكن كل دولة من المشاركة في أعمال المؤتمر. ولذلك، فإننا، كغيرنا، ندعو تركيا وإيران إلى إعادة النظر في مواقفهما.

وتؤيد فرنسا الجهود الرامية إلى إنشاء هيئات فرعية معنية بمختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، لأن إنشاء هذه الهيئات من شأنه أن يتيح فرصة لإنجاز أعمال تحضيرية معمقة للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، إن سمح السياق بذلك. ولهذا السبب، يعمل بلدي بنشاط من أجل الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية استناداً إلى الولاية المبينة في الوثيقة CD/1299. ومن شأن هذه المسألة، التي تشكل بلا شك أنضج موضوع للمفاوضات، أن تساهم في تعزيز نزع السلاح النووي بالحد من إنتاج الأسلحة النووية.

ويشكل موضوع الفضاء الخارجي أيضاً مسألة بالغة الأهمية تتطلب حواراً استراتيجياً جاداً. ففي بيئة فضائية سريعة التغير، تقوض الأخطار الجديدة أمن أنشطتنا وعملياتنا ويتعين دراستها. وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها الفضاء الخارجي لأمن جميع الدول، فمن الملح أن نشارك في هذه الدراسة ونقدم مقترحات واقعية لتحسين سلامة وأمن عملياتنا. ومن مصلحة الجميع المضي في هذا السبيل. ويشمل ذلك، بالنسبة لبلدي، تنظيم السلوك في الفضاء الخارجي، وهي المسألة التي حظيت بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي خلال المناقشة العامة الأخيرة في الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، سيمكننا إنشاء هيئات فرعية من التحضير على أفضل نحو ممكن لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ظل استمرار تزايد الخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ينبغي أن يشكل مؤتمر استعراض المعاهدة مناسبة لإعادة تأكيد دعمنا الثابت لصون وتعزيز الركائز الثلاث لهذا الصك الرئيسي من صكوك نظام عدم الانتشار.

وأخيراً، سيعزز إنشاء هيئات فرعية قيمة مؤتمر نزع السلاح. فلنكن واضحين: إن نقطة الانطلاق للعودة إلى جوهر ولاية المؤتمر - أي التفاوض - هي إرساء الأساس على النحو الصحيح وتحليل الظروف التي قد تهيئ العناصر الممكنة لتوافق الآراء على أساس مصالحنا الأمنية الفردية والجماعية.

ولا بد من مناقشة أداء المؤتمر، وهذه مسألة تبيّن في الآونة الأخيرة أننا نتفق عليها جميعاً. وفي هذا الصدد، قدمت أستراليا في العام الماضي مقترحاً مهماً جداً لجعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً. ونعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يدرس سبل تنفيذ ذلك المقترح.

وللأسباب المذكورة آنفاً، تعرب فرنسا عن استعدادها للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مجموعة الوثائق التي تتضمن مشروع برنامج عمل اقترحه الرؤساء الستة لهذه الدورة بتوجيه منك، سيدي الرئيس. غير أننا ندرك الصعوبات التي تحوّل دون التوصل مبكراً إلى اتفاق بشأن هذا المشروع. ولذلك، فنحن على استعداد للمشاركة في أي مناقشات مواضيعية قد يرغب الرؤساء المتعاقبون في تنظيمها حسب تقديرهم. إن المؤتمر هو الآلية الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي ليس فقط للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، بل كذلك للاستمرار في حوار استراتيجي منتظم، يشكل شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتلك المفاوضات. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مايلو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. واسمح لي أن أقدم لك خالص التهاني بمناسبة توليك منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. وتشيد كينيا بقيادتك القديرة وتؤكد لك دعمها وتعاونها الكاملين خلال فترة رئاستك.

من فضلك، اسمح لي أن أرحب، على غرار المتكلمين الآخرين الذين أخذوا الكلمة، بزملائنا الجدد في جنيف بصفة عامة وفي أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تغتم كينيا هذه الفرصة لتشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، على الملاحظات الشاملة التي قدمتها يوم الثلاثاء، والتي أرسلت، بالتأكيد، نهجاً مهماً لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، إن مداولاتنا تجري اليوم في سياق الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد. ورغم بدء تنفيذ برامج التلقيح على الصعيد العالمي، فلا يزال المجتمع الدولي يعاني من الآثار المدمرة لهذا الفيروس، الذي يُعد الأخطر منذ مائة عام، بسبب ظهور سلالات جديدة منه في مختلف أنحاء العالم. إن البشرية تواجه محنة يستعصي فهمها، وعلينا الآن أن نتعايش جميعاً مع "الوضع الطبيعي الجديد"، كي تستمر الحياة.

وفي حين انصب التركيز والاهتمام العالميان على التدابير والجهود الرامية إلى كبح انتشار الوباء، فلا نزال، للأسف، نشاهد أحداثاً مقلقة في جميع أنحاء العالم تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. إن تزايد المواقف الجيوسياسية، وتصاعد التوترات، وانهيار هيكل تحديد الأسلحة، وتحديث المنظومات الدفاعية، فضلاً عن تزايد الإنفاق على الأسلحة المتطورة، عوامل تقاوم تدهور البيئة الأمنية الدولية الهشة أصلاً. ويحدث كل ذلك في وقت يفتك فيه فيروس قاتل وغير مرئي بدولنا.

ولا شك بالتالي في أن عام 2021 عام حاسم بالنسبة لمجتمع نزع السلاح ومفعم بالأمال التي تجلبها اللقاءات الجديدة معها إلى عالم متضرر بشدة. ويكتسي هذا العام أهمية خاصة في مجال نزع السلاح، بالنظر إلى الجدول الزمني للأحداث والعمل المهم الذي ينتظرنا.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، تؤكد كينيا من جديد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. إن إقرار الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ولايته الفريدة المتعلقة بمعالجة مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح في إطار متعدد الأطراف، جعله منذ عام 1979 محفلاً متكاملًا للحفاظ على السلم والأمن العالميين. ورغم التحديات التي واجهها هذا المؤتمر في العقدين الماضيين، فلا نزال نأمل أن تتوخى مداولاتنا في عام 2021 إحرار تقدم مهم في اعتماد برنامج عمل. وعقد مداولاتنا افتراضياً، بسبب القيود المفروضة على الجلسات الحضرية، دليل على أن لدينا ما يلزم من المرونة والقدرة على التوافق والالتزام للدفع قدماً بعمل هذا المؤتمر.

إن من واجبنا تجاه أجيال المستقبل أن نضع أطراً لنزع السلاح من شأنها تعزيز السلم والأمن الدوليين من أجل البشرية، لأن الاتجاهات العالمية التي نشهدها حالياً غير مرضية. إن تزايد إنتاج الأسلحة ذات القوة التدميرية الشديدة، بما في ذلك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين. وفي سياق عالمي من هذا القبيل، لا يوجد أي شك في أهمية مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن كينيا، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، تعيد تأكيد التزامها الثابت والطويل الأمد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وتدعم كينيا، وهي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام 1970، البحث والتطوير في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً لأحكام المعاهدة وتماشياً مع إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها. وعلى النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة، يجب على جميع البلدان أن تشجع الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأن تتعاون في سبيل ذلك، مع العمل في الوقت ذاته من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر،

المقرر عقده في آب/أغسطس 2021. وتأمل كينيا حقاً أن يُمهّد هذا المؤتمر الاستعراضي السبيل لعالم خال من خطر الأسلحة النووية. وتأمل كينيا كذلك أن يعيد هذا المؤتمر تأكيد دور المعاهدة الذي لا غنى عنه في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن كينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة بليندانا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا) وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعيد تأكيد التزامها الطويل الأمد بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ويبقى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر من أولويات كينيا. وبمناسبة الاحتفال هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لإبرام هذه المعاهدة، ننضم إلى الدول الأخرى الموقعة عليها في حث الدول المدرجة في المرفق 2، التي لم تصدق عليها بعد، على اتخاذ الخطوات اللازمة لبدء نفاذها. ومن شأن بدء نفاذ هذه المعاهدة أن يشكل خطوة ذات مصداقية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صوتت كينيا لصالحها، حيز النفاذ هذا الأسبوع لحظة تاريخية في مسار تحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

ويلاحظ وفد بلدي بقلق أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها لا يزالان يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ومنذ أمد طويل، ساهمت آثار سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع وإساءة استخدامها في نشوب نزاعات عديدة، نحن في غنى عنها، في جميع أنحاء العالم. وبوصف كينيا الرئيس المعين للاجتماع السابع للدول المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يُعقد كل سنتين، فهي تلتزم ببرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وبالصك الدولي للتعقب.

ويتجلى التزامنا بنزع السلاح وصوصون السلم والأمن الدوليين كذلك في دورنا كرئيس لاجتماع عام 2020 المؤجل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ورغم أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بشأن أفضل السبل لعقد اجتماعاتنا بموجب الاتفاقية، فمن الواضح أن الأحداث الكارثية التي وقعت في عام 2020 عززت مكانة الاتفاقية كصك شامل ليس فقط فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، بل كذلك فيما يتعلق بالصحة العالمية ورفاه البشرية.

واسمح لي أن أختتم بإعادة تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تعرب كينيا عن تقديرها لك، سيدي الرئيس، وللرؤساء الخمسة الجدد لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021 على اجتهادكم وكذكّم ومبادرتكم الاستباقية المتمثلة في تعميم مشروع حزمة المقترحات قبل بدء دورتنا، مما يدل كذلك على التزام فريق رؤساء الدورة الستة. وينبغي أن يقابل أعضاء المؤتمر هذا الجهد بروح المشاركة البناءة والمرونة والإرادة السياسية التي توجد حاجة ماسة إليها. وأحث الجميع على مضاعفة جهودنا كي نتمكن، من خلال توافق الآراء، من الدفع قدماً بعمل مؤتمر نزع السلاح.

وتأمل كينيا أن يكون عام 2021 عاماً مصيرياً في سجل المؤتمر، يمكن أن نبدأ فيه كتابة رواية جديدة عن مؤتمر نزع السلاح، محورها تجاوز المأزق وإحراز تقدم كبير. وشكراً لكم على انتباهكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كينيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي في البداية أن أهنئك على توليك منصب أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. ويسرنا أن النهج الجديد الذي اعتمده فريق الرؤساء الستة لدورة عام 2020 في العام الماضي أثبت جدواه واستمر اتباعه هذا العام. وتؤيد النمسا

بالكامل جهود بلجيكا والدول الخمس الأخرى التي ستتولى الرئاسة في عام 2021 - وهي البرازيل، وبلغاريا، وشيلي، والكاميرون، وكندا - وتتمنى لك كل التوفيق.

إن النمسا تؤيد تماماً بيان الاتحاد الأوروبي. ولكن أودّ أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

تقع علينا، في ظل هذه الجائحة العالمية، أكثر من الأوقات العادية، مسؤولية مشتركة بأن نثبت أن تعددية الأطراف مهمة. ففي عالمنا المترابط، يكون لكثير من التحديات الراهنة أثر عالمي. وتتطلب التحديات العالمية حلولاً عالمية. ورغم الحاجة الملحة إلى تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة وإرساء الطمأنينة، فإننا نشهد تلاشياً مقلقاً لهيكل تحديد الأسلحة، يقترن بزيادة الاستثمار في التسليح وجهود تحديث الترسنات، بما في ذلك في الميدان النووي، وابتداع أسلحة جديدة لم تكن تخطر على البال من قبل، فضلاً عن وسائل وأساليب ومجالات حربية جديدة. وكمسألة ملحة تتعلق بالمصادقية، فقد آن الأوان ليثبت مؤتمر نزع السلاح استعدادة للعمل والوفاء بولايته التفاوضية بشأن المسائل التي عهد بها إليه المجتمع الدولي.

وفي أوقات التوتر الجيوسياسي المتزايد، تصبح ضرورة إحراز تقدم في المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر أكثر إلحاحاً. ولا تزال الأسلحة النووية مسلطة كسيف داموقليس على رقاب البشرية. وبالنظر إلى المخاطر ذات العواقب الإنسانية الكارثية المرتبطة بهذه الأسلحة، فليس لدينا أي وقت نضيعه؛ وببساطة، ليس الانتظار خياراً ولا استراتيجية. إننا مدعوون جميعاً، فيما يتعلق بهذه المسألة العالمية حقاً، إلى العمل في حدود إمكانيات كل واحد منا. ومما يشجع النمسا دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ هذا الأسبوع. ونأمل أن يساهم هذا الواقع الجديد في زيادة الزخم من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، وهذا هدف عالمي تتاوله بالفعل أول قرار للجمعية العامة منذ أكثر من خمسة وسبعين عاماً.

سيدي الرئيس، نشكرك على مشروع حزمة المقترحات الذي عُقد قبل حلول موعد الجلسة بكثير، والذي يشكل دليلاً جديراً بالترحيب على الشفافية والاتساق والقدرة على التنبؤ. ونقدر اعتمادك على أعمال دورة هذه الهيئة لعام 2020، ونتطلع إلى دورة المؤتمر لعام 2021. وسنقدم كامل الدعم إلى مجموعة الدول الست التي ستتولى الرئاسة هذا العام في مساعيها للاتفاق على برنامج عمل، ونرحب صراحةً بمشروع البرنامج المطروح. وتشجع النمسا الدول الأخرى أيضاً على إبداء الإرادة السياسية لدعم المؤتمر وقضاياها المهمة المتعلقة بالأمن الدولي.

وقد آن الأوان أيضاً للنظر في التحديات المطروحة والفرص المتاحة بغرض إعادة تنشيط العمل الموضوعي من أجل الدخول في مفاوضات حقيقية، لم يتسن للأسف إجراؤها في هذا المحفل منذ خمسة وعشرين سنة. واسمح لي مرة أخرى أن أشكر أستراليا على جهودها وعلى الورقة المفيدة التي قدمتها في العام الماضي. ونود أن نُبرز عزم النمسا الدؤوب على استكشاف سبل تمكين المؤتمر من تحسين أدائه والمساهمة بفعالية في تعزيز الأمن الدولي.

إن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح مسألة في مصلحتنا جميعاً. وقد أثبت لنا التاريخ الأثر القوي لتدابير واتفاقات نزع السلاح على تحسين البيئة الأمنية وتخفيف حدة التوتر. وسيبقى نزع السلاح أولوية قصوى بالنسبة للنمسا.

ولا تزال المساواة بين الجنسين، وكذلك معالجة أثر الأسلحة من منظور جنساني، أيضاً أولوية شاملة في إجراءاتنا. ويمكن أن يكون إشراك الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي ومؤسسات البحوث أيضاً مفيداً لمناقشاتنا.

ولو أن النمسا ستوضح بمزيد من التفصيل موقفها بشأن القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، اسمحوا لي أن أردد بعبارة ما قاله زملاء آخرون وأدعو إلى التعجيل بتمديد معاهدة ستارت الجديدة قبل انقضائها. ونرحب بإجراء المفاوضات بشأن اتفاق متابعة أوسع نطاقاً.

وسيكون عام 2021 عاماً مهماً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويأمل وفد بلدي أن يكون هذا العام أيضاً عاماً مهماً للمؤتمر إن تسنى له، بعد سبات طويل، أن يتفق في إطار من التعاون على اتخاذ خطوات حقيقية للوفاء أخيراً بولايته التفاوضية.

ونعارض بشدة قرار تركيا المؤسف الاعتراض مرة أخرى على طلب قبرص استئناف مشاركتها في أعمال المؤتمر بصفة مراقب بعدما شاركت فيها أكثر من عشرين سنة بلا انقطاع. ونعارض أيضاً قرار إيران الاعتراض على مشاركة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن هذه الاعتراضات تتنافى مع المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف، وهي مؤسفة للغاية. ونؤيد بالكامل حق هذه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة بصفقتها دولاً مراقبة في أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، قبل أن أختتم كلمتي، اسمح لي أن أعتزم هذه الفرصة لأدعو كل المندوبين بإلحاح إلى المشاركة في نشاط رفيع المستوى يُنظمه أعضاء المجموعة الأساسية بشكل مشترك عبر الإنترنت يوم غد، 22 كانون الثاني/يناير 2021، في الساعة 14/00، بمناسبة بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وشكراً جزيلاً على انتباهكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النمسا.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد زبير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيدة الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة الأمين العام، أصحاب السعادة، يود وفد المملكة المغربية أولاً وقبل كل شيء أن يهنئ مملكة بلجيكا على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الجزء الأول من دورته لعام 2021 وأن يؤكد استعدادها الكامل للمساهمة بنشاط في إنجاز أعمال المؤتمر في ظل الظروف الاستثنائية المستمرة الناشئة عن جائحة كوفيد-19. ويرحب وفد بلدي بالحماس الذي بدأت به رئاستك، بما في ذلك إعداد مشروع برنامج عمل قبل حلول موعد بدء ولايتك بكثير. وقد درس وفد بلدي باهتمام وحماس كبيرين مشروع برنامج العمل هذا، ونحن واثقون من أن مناقشاتنا في جلسات المؤتمر العامة المقبلة ستمضي على نحو مرضٍ، يُجيبنا قدر الإمكان ما شهدناه في السنوات العشرين الماضية.

ويود وفد بلدي أيضاً أن تُسوى فوراً ودون مزيد من الجدل أو العوائق طلبات المشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر، ويطلب سحب كل الاعتراضات على تلك الطلبات دون قيد أو شرط. إن مساهمات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مهمة للمؤتمر وستكون مفيدة ومشجعة لعملنا.

وفيما يتعلق بخلافات المجتمع الدولي بخصوص قضايا الأمن ونزع السلاح، التي يتسع نطاقها أكثر فأكثر، يرى المغرب أن العالم يواجه خطر عدم الاستقرار المزمع بسبب الاختلالات الصارخة المتزايدة الناجمة عن الخوف وانعدام الثقة. ومع ذلك، فلا نزال متفائلين إذ يبدو، رغم السياق الصحي والأمني العالمي الصعب، أنه تحدث تغيرات مهمة في هذا العام الجديد تُبشر بالخير فيما يتعلق باعتماد برنامج عملنا، وهذا ما نأمله.

ويجب أن نعيد النظر في أولوياتنا الاستراتيجية بتعزيز مشاوراتنا حتى نتمكن من إعطاء دفعة قوية للمسائل الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والأمن السيبراني، وغير ذلك من القضايا الملحة، مثل تطوير الأسلحة الذاتية التشغيل. ويشكل اعتماد برنامج عمل وتنفيذه أساس ذلك الهدف، ولا يمكن إحرار أي تقدم حقيقي من دون برنامج عمل بالنظر إلى المواجهات والخلافات العميقة التي تثيرها الآراء المتعارضة تماماً لعدد كبير من الوفود. وليس من قبيل

المجاملة فقط التشديد على الأهمية الحيوية التي يكتسبها محفلنا بالنسبة لنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف والمكانة الاستراتيجية الرفيعة التي يحتلها في الساحة الدولية. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي مؤتمر نزع السلاح إلى العودة إلى ولايته الأصلية، التي تمكنه من التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح واعتمادها.

وإذ لا ينوي وفد بلدي تكرار البيانات المفصلة الكثيرة التي أدلى بها بشأن هذا الموضوع في الدورة السابقة، فهو يود أن يشير، من منظور منهجي، إلى أنه ينبغي أن تكون المشاورات شاملة وشفافة حتى تستفيد من المساهمات والأفكار التي قد نُقِرنا من تحقيق توافق الآراء الذي نصبو إليه.

إن قضية نزع السلاح من أولويات دبلوماسية بلدي المتعددة الأطراف، وأود في هذا الصدد أن أشير إلى مختلف الأدوار التي اضطلع بها بلدي ووفوده في صياغة وتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك في الحالات العديدة التي تولى فيها بنشاط رئاسة هيئة هذه المعاهدة. ورغم الصعوبات التي نواجهها هنا في مؤتمر نزع السلاح، فقد اتخذ المغرب مبادرات شتى في هذا المجال، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: تنظيم الاجتماع الإقليمي السادس عشر للسلطات الوطنية للدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مراكش؛ والاشتراك مع هولندا ثم كندا، منذ عام 2016، في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛ وتنظيم حلقة عمل دولية، بالشراكة مع وزارة خارجية الولايات المتحدة، بشأن كشف المخاطر النووية على الحدود البرية والبحرية، في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وذلك في طنجة، في شمال بلدي؛ والتصديق على معاهدة بليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وشدد وفد بلدي أيضاً على أهمية نزع السلاح في عدة سياقات أخرى هنا في جنيف، ولا سيما على مستوى المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بصفته الرئيس المشارك، إلى جانب فرنسا، للفريق العامل المعني بنزع السلاح، الذي يدرس، في جملة أمور، سبل تكثيف الجهود المبذولة من أجل اعتماد برنامج عمل وإجراء مناقشات جديّة ومثمرة في المؤتمر.

وأخيراً، أعتقد أيضاً أنه من المهم النظر في المقترحات والاقتراحات المنبثقة عن خطة نزع السلاح، التي أطلقها الأمين العام في عام 2018، والتي نرى أنها تتضمن مقترحات يمكن أن تعطي عملنا الزخم اللازم.

وختاماً، سيدي الرئيس، لا داعي لتذكير المشاركين بأن نزع السلاح هو أحد الأركان الأساسية للأمم المتحدة وبأن نزع السلاح لما فيه مصلحة الجميع يبقى هدفاً أساسياً بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وسياًخذ وفد بلدي الكلمة مرة أخرى لاحقاً لمشاطرة أعضاء المؤتمر أفكاره بشأن مختلف جوانب برنامج عملنا، وكذلك سبل تقريب وجهات النظر، ويؤكد أنه يمكن الاعتماد عليه في جهودك الجارية (في الوقت المناسب). وشكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد سولم (الجزائر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لك عن أخلص التهاني بمناسبة تولي بلجيكا رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعبر لك عن دعم وفد بلادي الكامل لجهودك وجهود خلفك الرؤساء الخمسة خلال أشغال هذه الدورة، من البرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والشيلي، وعن التقدير لجهودك الجماعية ولروح التعاون والتنسيق التي تعطي الإشارة الإيجابية القوية والصحيحة لدى انطلاق أشغالنا.

ونحن على ثقة بأن رصيد مشاركة بلادك ضمن هيئة الستة زائد اثنين على مدار السنة المنصرمة سيشكل عاملاً إيجابياً لانطلاق الدورة الحالية، كما نعتقد أن الإرادة الجماعية الإيجابية والبناء التي طبعت أشغال المؤتمر ما زالت تشكل ذخراً يمكن الارتكاز عليه والاعتماد على مشاركة سلفك رؤساء دورة 2020 الذين لم يدخروا جهداً في محاولة إحراز تقدم في أشغال المؤتمر خلال دورة تأثرت بحدّة من تداعيات جائحة كوفيد-19.

السيد الرئيس، يثمن وفد بلادي اعتماد خيار البناء على ما تم انجازه خلال الدورة المنصرمة للمؤتمر واغتنام الديناميكية الجديدة التي طبعتها بفضل مقاربة العمل الجماعي التشاركي والبناء والسعي إلى خلق جو إيجابي وتغليب لغة الحوار وتعزيز الثقة المتبادلة كأساس للدفع قدماً بأشغال مؤتمرنا.

ويعتبر العرض المبكر لمشروع حزمة قرارات أمام الدورة الحالية، اعتماداً على مقترحات السنة الماضية، دليلاً على وجهة هذا الخيار الذي من شأنه الدفع قدماً بأشغال المؤتمر وكذلك التخفيف من وطأة الظروف الاستثنائية المرتبطة بالأزمة الصحية العالمية التي نرجو أن يكون تأثيرها مؤقتاً على أشغالنا، في ظل الاحتكام إلى القواعد الإجرائية للمؤتمر.

كما يعكس هذا النهج كذلك وجهة الإطار المتمحور حول المبادئ التوجيهية الخمسة التي وضعت في إطارها تلك المقترحات، وهي الطابع الجماعي والنهج المخفف والاستجابة لمعايير موحدة وغير مشحصنة والتمتع بالمرونة والاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام الداخلي والممارسات المتعارف عليها في إطار أشغال المؤتمر وكذا التجارب الناجحة والاستئناس بالمبادرات الحديثة التي من شأنها الإسهام في تمكين المؤتمر من استعادة صبغته التفاوضية.

السيد الرئيس، إن استتعال الأزمة الصحية العالمية يدعونا إلى أخذ العبر بخصوص المصير المشترك للبشرية أمام التحديات التي تواجهها في شتى المجالات والتفكير ملياً في حتمية تفعيل العهدة التفاوضية لمؤتمرنا والانتقال من التعبير عن المواقف إلى الوعي والعمل المشتركين من أجل صد المخاطر المرتبطة بمسائل نزع السلاح، مسترشدين في ذلك بما آلينا إليه كشعوب للأمم المتحدة من خلال ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وبسط السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، يجدر بنا أن نعمل معاً وفق أهداف ومقاصد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي أقرت في فقرتها الأولى بأن إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تتسمان بأكبر قدر من الأهمية والإلحاح، وأن مواجهة هذا التحدي التاريخي لهو أمر فيه تحقيق لمصالح جميع أمم وشعوب العالم سياسياً واقتصادياً وفيه ضمان لأمنها الحقيقي ول مستقبل يُظله السلام.

ومعلوم أن أشغال مؤتمر نزع السلاح قد وسمت العالم من خلال النجاح في التفاوض واعتماد صكوك دولية، تطلبت الكثير من الجهد والصبر والوقت، في خضم واقع متطور ومليء بالعوائق أمام تبلور رؤى موحدة تجاه قضايا شاملة.

وفي السياق الراهن، باتت من المصلحة الحيوية للمؤتمر التفاعل مع الإشارات المتعددة والملحة التي يتلقاها وأن يوجه إشارة الرد الايجابية التي يتوقعها منه المجتمع الدولي وبصورة أعم الرأي العام العالمي، حفاظاً على مصداقية هذا المنبر التي أضحت على المحك وحرصاً على تعزيز قدرته للاضطلاع بمسئوليياته وتغليب المصلحة المشتركة، مع مراعاة المصالح الوطنية.

ويتعين في هذه المرحلة حشد الإرادة السياسية وتضافر الجهود لتفعيل المؤتمر وآليات نزع السلاح الأخرى لتأكيد فعالية الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح واعتماد صكوك متعددة الأطراف موضوعية وفعالة وملزمة قانوناً لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، شاركت الجزائر بنشاط في مراحل محورية في تاريخ نزع السلاح وخاصة المتعلقة بنزع السلاح النووي، فقد كانت أول دولة تفتتح سنة 1979 أشغال لجنة نزع السلاح التي تحولت إلى مؤتمر نزع السلاح، كما كان لها شرف رئاسة المؤتمر سنة 2009 التي أفضت إلى المصادقة على برنامج العمل المتضمن في القرار 1864 تحت رئاسة السفير إدريس الجزائري الذي رحل عنا السنة الماضية وبقيت بصمته حاضرة في إطار أشغال المؤتمر.

ومن جهة أخرى، ترأست بلادي مؤتمري استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة 2000 الذي تمخضت عنه الخطوات الـ 13 العملية لنزع السلاح النووي، ولسنة 2015، وتحت رئاستها للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة تم التأسيس لمؤتمر الأمم المتحدة لسنة 2017 الذي أفضى إلى اعتماد المعاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية التي نسعد بدخولها حيز النفاذ هذا الأسبوع، كما ترأست الجزائر مناصفة المؤتمر التاسع المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

إن بلادي، التي عانت ولا تزال تعاني من عواقب وخيمة على الإنسان والبيئة من التجارب النووية التي أجريت على أراضيها من طرف الاستعمار، تحذوها قناعة راسخة على غرار الأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر وللمجتمع الدولي ككل بأن مسألة نزع السلاح النووي بصفة تامة تشكل أولى الأولويات والضمان الوحيد لتجنب البشرية المخاطر المحدقة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نأمل أن يفرض المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده بعد أشهر قليلة إلى نتائج ملموسة ترقى إلى مستوى التطلعات.

كما نؤكد على أهمية تعزيز الجهود لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل بغية الإسراع بدخولها حيز النفاذ.

من جهة أخرى، سيدي الرئيس، فإن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية أو متفجرات نووية أخرى يأخذ مدلوله التام بالتكفل بطريقة ملائمة بمسألة مخزونات المواد الانشطارية. وبالمثل، بغية تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

إن بلادي تعتقد أن تحقيق تقدم ملموس فيما يخص ضمانات الأمن السلبية من خلال إبرام صك دولي ملزم قانوناً يشكل ضرورة حتمية من أجل حماية الدول غير الحائزة على السلاح النووي من استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها.

أما فيما يخص الفضاء الخارجي، والذي يشكل تحدياً خاصاً للأمن الدولي، فإن من مصلحتنا جميعاً ضمان الشروط الضرورية للاستعمال السلمي والأمن لهذا الفضاء. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية معاهدة 1967 حول الفضاء الخارجي، نعتقد أنه من المهم وضع معايير تمنع وضع أسلحة في هذا الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، لا يسعني في الختام إلا أن أجدد لك التأكيد على استعداد الجزائر التام للمساهمة في الجهود الرامية لإنجاح أعمال المؤتمر ونحن في بداية دورة جديدة من حياته، متمنياً لك ولخلفك التوفيق والسداد في تأدية مهامكما.

أشكر على كرم الإصغاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر. لقد أبلغت أن المترجمين الشفويين مستعدون لمواصلة العمل بضع دقائق. وأشكرهم على مرونتهم، وسأعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان، وهي آخر متكلم هذا الصباح.

السيدة آيتزانونفا (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمح لي أن أؤكد لك استعدادنا لمساعدتك في أداء واجباتك المهمة.

في أعقاب العمل المهم الذي أنجزه رؤساء دورة المؤتمر لعام 2020، ولا سيما الحزمة التي عُمت في ظل الرئاسة الجزائرية والمشاورات التي أجريت، نود أن نعرب عن تأييدنا لمقترحك بشأن مشروع برنامج عمل لدورة عام 2021. ونعتقد أن الدول الأعضاء ستتمكن، بعد دراسة متأنية، من اعتماد هذه الوثيقة وبدء العمل الموضوعي.

إن أعمال المؤتمر تبدأ هذا العام الجديد بنبرة إيجابية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي طلبت الحصول على صفة المراقب في المؤتمر، بالحق في المشاركة في أعماله ومتابعتها، وأنه ينبغي احترام هذا الحق.

سيدي الرئيس، لقد كان عام 2020 عاماً خاصاً في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. فقد صادف هذا العام الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. غير أن المزاج العام لم يكن احتفالياً.

لقد داهمت جائحة كوفيد-19 حياتنا على حين غرة وكشفت تحديات غير مسبوقة في مجالات عديدة، منها النظم الصحية الوطنية والتعليم والأنشطة التجارية والعلاقات الدولية. غير أن أزمة كوفيد-19 قد تصبح فرصة لإعادة توحيد جهودنا ومواصلة مساعيها في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وفي هذا السياق، يجب أن يكتسي نزع السلاح طابع الاستعجال وأن يشكل أولويتنا القصوى. وتؤيد كازاخستان بقوة الدور الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في صرح الأمن الدولي، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء إلى التقيد الصارم بالتزاماتها. وينبغي ألا يعيد المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تأكيد قرارات المؤتمرات السابقة فحسب، بل يجب أيضاً أن يحدد مهام الدورة المقبلة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز التعاون بين المناطق القائمة نتيجة ملموسة لمؤتمر استعراض المعاهدة.

ونرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، ونعتقد أن هذا الصك المتعدد الأطراف سيساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي 29 آب/أغسطس 2021، وهو موعد الذكرى الثلاثين لإغلاق موقع سيميبلاتينسك لإجراء التجارب النووية، ستحتفل كازاخستان باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وقد أرسينا مثلاً احتذت به دول أخرى، مما أفضى في نهاية المطاف إلى اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد سلطت الجائحة الضوء مرة أخرى على المسألة التي طال النقاش بشأنها، وهي إنشاء هيئة متعددة الأطراف لتنسيق إجراءات تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972. فاتفاقية الأسلحة البيولوجية هي وحدها التي لا توجد آلية لرصد تنفيذها من بين النظم العالمية الثلاثة القائمة للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، على التوالي.

ونظراً لتركيز الأضواء في الوقت الراهن على قضايا السلامة البيولوجية، فقد اقترح رئيس كازاخستان، قاسم - جومرت توكاييف، النظر في إنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف، استناداً إلى الاتفاقية، تسمى الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية وتخضع للمساءلة أمام مجلس الأمن.

ويستند هذا الاقتراح إلى الأساس الذي أرسته بالفعل الدول الأطراف في الاتفاقية، ولا سيما في مجال بناء الثقة والشفافية وتبادل المعلومات. ونعتزم إعداد ورقة عمل ستمكن جميع الدول المهتمة من المشاركة في مناقشة معمقة لهذه المبادرة.

سيدي الرئيس، من الأهمية بمكان الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحث جميع الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية وتجاوز الخلافات وبدء العمل الموضوعي. فالمبدأ الأساسي للمؤتمر هو توافق الآراء. ولا يمكننا ضمان عالمية قراراتنا إلا بتوافق الآراء.

إن نزع السلاح النووي هو أهم هدف. فالترسانات النووية الضخمة تجعل العالم أقل أمناً ومجهول المصير. وسيساعد إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في التقليل إلى أدنى حد من فرص تطوير

برامج نووية عسكرية جديدة، وفي تحسين مستوى مراقبة المواد الموجودة إلى حد كبير، وفي الحد من خطر الإرهاب النووي.

ومن الضروري تكثيف المداولات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بإشراك المنتديات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويمكننا استخدام مشروع معاهدة بشأن منع تنصيب أسلحة في الفضاء الخارجي كأساس للمفاوضات المقبلة.

وتؤيد كازاخستان، بوصفها طرفاً في معاهدة سيميپالاتينسك، وضع وثيقة دولية ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وفي الوقت ذاته، يجب على الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ألا تتجاهل التحديات والتهديدات الجديدة للأمن الدولي.

وبغية إعادة تنشيط أعمال المؤتمر، نعرب عن استعدادنا للنظر في استعراض أساليب العمل دون المساس بمبدأ توافق الآراء. ونرحب أيضاً بتوسيع عضوية المؤتمر. فمن شأن توسيع نطاق مشاركة الدول في عملية نزع السلاح أن يعطي زخماً جديداً لأعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، اسمح لي في الختام أن أبلغك أنه أزيح الستار في قصر الأمم في كانون الأول/ديسمبر عن التمثال النصفي لأبائي كونانبايولي، وهو عالم وشاعر كازاخستاني عظيم وُلد في منطقة سيميپالاتينسك، موقع التجارب النووية السابق. وقد جرى ذلك في إطار الاحتفال بميلاد أبائي قبل 175 سنة وبالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ووُضع تمثاله النصفي أمام مدخل قاعة المجلس.

وخلال الحفل الافتتاحي، أشارت السيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، إلى غنى إرث أبائي وأهميته كجسر يربط بين الثقافات الغربية والشرقية. ومن الآن فصاعداً، سيدج الدبلوماسيون الذين يدخلون قاعة جلسات مؤتمر نزع السلاح أو يغادرونها أنفسهم قبالة التمثال النصفي لأبائي وسيذكرون بعباراته التالية: "أحبوا البشرية جمعاء كما تحبون ذويكم". وأمل أن يكون بيته الشعري بمثابة عبارات نسترشد بها داخل الأمم المتحدة في جهودنا من أجل المساهمة في تعزيز السلام والوحدة وإحياء تعددية الأطراف. وشكراً على انتباهكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كازاخستان. وبهذا تنتهي جلستنا هذا الصباح. وسنلتقي مرة أخرى في الساعة 15/00 هذا اليوم، باستخدام الرابط نفسه، وسنبدأ قائمة المتكلمين باليابان. وشكراً جزيلاً. ورفعت الاجتماع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.